استظهرت كافة ما أثير من شبهات حول وقوع جريمة المساس بالوظيفة العامة

النيابة العامة تحفظ قضية «الإيداعات المليونية» إدارياً بعد استبعاد الشبهة الجنائية

■ التحقيقات لم تتوصل إلى أي دليل على وقوع جرائم رشوة أو اعتداء على المال العام أو غسيل الأموال

■ لم يثبت أن الأموال المودعة في حسابات المشتبه فيهم قد تحصلت من أي جريمة أو مصدر غير مشروع

النيابة العامة أكدت عدم وجود دليل على وقوع جرائم اعتداء على المال العام

■ نصوص قانون الجزاء المعمول بها حالياً لم تعد كافية لتجريم كافة الصور المتعلقة بالكشف عن الذمة المالية

■ نهيب بالمشرع العمل على تعديل قانون غسيل الأموال وإصدار التشريعات الجزائية المرتبطة به

أمرت النيابة العامة باستبعاد شبهة الجناية عن الوقائع في بلاغات الايداعات المشبوهة التي ابلغت عنها بعض البنوك المحلية وبقيدها شكاوى وحفظها اداريا.

واشارت النيابة العامة في بيان صحافي أمس، بشأن التحقيقات التي باشرتها في هذه القضايا الى انها «قد فرغت من تحقيق كافة هذه البلاغات بعد ان استظهرت كافة ما تثيره من شبهات حول وقوع اي جريمة من جرائم المساس بالوظيفة العامة او جرائم حماية المال العام او جرائم غسيل الاموال او غيرها من الجرائم بوجه عام واستعانت النيابة العامة في تحقيق هذه القضايا بتحريات ومعلومات وحدة التحريات المالية ببنك الكويت المركزي وادارة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب بجهاز امن الدولة».

واضافت في بيانها انها استمعت «الى شهادة واقوال ممثلي البنوك المبلغة والمشكو ضدهم وكافة ذوي الشان وجميع المختصين واطلعت النيابة العامة على كافة ما قدم اليها من اوراق او مستندات او تقارير دون ان تتوصل هذه التحريات او التحقيقات الى توافر اي دليل على وقوع اية جريمة «من جرائم الرشوة او الاعتداء على المال العام او غسيل الاموال او غيرها» ضد اي شخص من الاشخاص الذين ابرت حولهم هذه الشبهات».

واوضحت انه «لما كانت النيابة العامة بوصفها سلطة الاتهام هي المكلفة بتحقيق ادلة ثبوت اية جريمة ومن ثم يقع على عاتقها بالنسبة لهذه القضايا اثبات حقيقة المبالغ او الاموال او الايداعات موضوع هذه البلاغات واثبات مصادرها غير المشروعة ولما كانت تحريات وحدة التحريات المالية ببنك الكويت المركزي وتحريات ادارة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب بجهاز امن الدولة وما باشرته النيابة العامة من تحقيقات لم تتوصل الى ما يثبت ان الاموال المودعة في حسابات الاشخاص المشتبه فيهم قد تحصلت من اي جريمة او من اي مصدر غير مشروع وكان اثبات مصدر هذه الاموال والايداعات غير المشروعة او المتحصلة من اية جريمة يعد شرطا ضروريا ولازما لتوافر عناصر جريمة غسيل الاموال على وجه الخصوص لذا فقد انتهت النيابة العامة الى التصرف في القضايا المشار اليها بان امرت استبعاد شبهة الجناية عن الوقائع موضوع هذه البلاغات وبقيدها شكاوى وحفظها اداريا».

واشارت النيابة العامة «على ضوء مباشرتها لاجراءات التحقيق في هذه القضايا وما اسفرت عنه من نتائج الى ان نصوص قانون الجزاء وقانون غسيل الاموال المعمول بهما حاليا في دولة الكويت لم تعد كافية في الوقت الراهن لتجريم كافة الصور والوقائع التي تتعلق بالكشف عن الذمة المالية وتجريم الكسب غير المشروع لذا فان النيابة العامة تهيب بالمشرع العمل على تعديل قانون غسيل الاموال القائم واصدار التشريعات الجزائية المرتبطة به والمكملة له اللازمة للكشف عن الذمة المالية وتجريم كافة صور الكسب غير المشروع.

خلال مشاركتها في الدورة الـ67 للجمعية العامة للأمم المتحدة

الكويت: المجتمع الدولي مسؤول عن ما يحصل في سوريا من قتل للمدنيين الأبرياء

■ مهدي العجمي: حريصون على تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

■ محمد العتيقي: الإرهاب مدان بكل صوره وعلى الجميع تحمل مسؤولية معالجة أسباب انتشاره

مهدي العجمي

■ ما نراه من تحريض على الكراهية في وسائل الإعلام يوجه العالم نحو التطرف

■ عبدالعزيز العجمي: القوة تكمن في تنمية الموارد البشرية وليس في تصنيع الأسلحة

الأمم المتحدة – «كونا»: حملت الكويت المجتمع الدولي مسؤولية ما يحصل في سوريا من قتل للمدنيين الأبرياء أطفالا ونساء، ودعت الأمم المتحدة إلى إصدار قرارات فورية لوقف نزيف الدم مع ضمان عدم إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب تعزيزا لسيادة القانون.

جاء ذلك في كلمة لدولة الكويت القاها مهدي العجمي سكرتير ثان وعضو الوفد المشارك في الدورة الـ67 للجمعية العامة أمام اللجنة القانونية التابعة لها خلال مناقشتها للبند المتعلق بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي مساء أمس الأول.

وقال العجمي ان الكويت تطالب المجتمع الدولي ايضا بمضاعفة الجهد لتقديم المساعدات الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب السوري في الداخل والخارج مشددا على ضرورة «احتكام الدول الى الآليات القضائية الدولية في تسوية منازعاتها سلميا بدون استعمال القوة أو التهديد بها».

وأكد ان دولة الكويت تشدد أيضا على ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في التصدي للتحديات والتهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي ونقر بوجوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد وحق تقرير المصير للشعوب والمساواة في الحقوق بين الجميع دون تمييز. وتطرق الدبلوماسي الكويتي في هذا الإطار الى قضية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي التي تهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر من أبرز قضايا انتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي مشيرا إلى أن الأمم المتحدة فشلت في إيجاد حل لهذه «القضية المحورية» التي مضى عليها أكثر من 60 عاما ما ساعد على تعقيدها وجعل إسرائيل تتمادى في الاستيطان والتوسع وكذلك في الاعتداء على الشعب الفلسطيني بالعنف والقتل وفرض الحصار على قطاع غزة بدون أدنى شعور بالمسؤولية أو مراعاة لحقوق الإنسان.

وأعاد التذكير بأن دولة الكويت تدعم الجهود الرامية الى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة كما تدعم أيضا مساعي السلطة الفلسطينية في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وفق القرارات والمبادرات الدولية.

وفيما يتعلق بالصعيد المحلي قال العجمي إن دولة الكويت تتمتع بنظام دستوري ديمقراطي ينص على أن الأمة مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأن الجميع يخضع لهذا النظام الذي يكفل لهم حقوقهم وواجباتهم ويجسد لهم احترام سيادة القانون في مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ووجوب التعاون بينها وعدم التمييز بين الأفراد في الحقوق والواجبات وتمتعهم بالحرية والمساواة إضافة إلى تمتعهم بإنشاء النقابات والجمعيات المهنية التي تنظم القوانين المحلية عملها.

وذكر العجمي أن دولة الكويت سوف تحتفل في نوفمبر القادم بالذكرى الخمسين لصدور دستورها الذي يعتبر أحد أبرز الانجازات لدولة الكويت في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون مشيرا في هذا الإطار إلى أن دولة الكويت تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في وضع وبناء الدساتير وما يعادلها من أسس لازمة لأي دولة تقوم على احترام سيادة القانون وإلى أن صياغة الدستور بشكل سليم تسهم في عملية الانتقال السياسي السلمي وتساعد على بناء السلام ومنع نشوب النزاعات خاصة بعد التحول السياسي الكبير الذي شهدته بعض الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العامين الماضيين. في سياق متصل، دانت الكويت الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ودعت المجتمع الدولي الى عدم ربطه بدين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية والى اتخاذ تدابير فاعلة لمكافحته وإرهاب الدولة وعدم الخلط بينه وبين حق الشعوب في المقاومة المشروعة ودفع العدوان وتقرير المصير.

وفي ما يتعلق بالنزاعات قال العتيقي إن دولة الكويت تدعم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني مضيفا أن ما تشهده الأزمة السورية من صراعات ومن قتل يومي للمدنيين واستهداف المدن والبنى التحتية يعد «انتهاكا سافرا للعهود والمواثيق الدولية ولحقوق الإنسان».

وفي الختام وتحقيقا لسيادة القانون دعا العتيقي المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته بضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب بما يحفظ السلم والأمن الدوليين ويحقق الحرية والعدالة للمجتمعات ويقضي على الإرهاب.

من ناحية أخرى، أكدت الكويت حرصها على عدم تصنيع الأسلحة بشتى صورها وأصنافها وانها عمدت الى التوقيع والتصديق على مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمنع انتشارها إيمانا منها بأن القوة تكمن في تنمية الموارد البشرية وفي بقاء الإنسان لا فنائه.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي القاها عبد العزيز عماش العجمي سكرتير ثان بوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة أمام لجنة نزع السلاح والأمن الدولي التابعة للجمعية العامة خلال المناقشة العامة لدورة الجمعية السابعة والستين.

وقال العجمي إن دولة الكويت اتخذت ذلك الخيار والدخول في الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة من أجل الوصول الى عالم خال من الأسلحة خاصة أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية وأنها وجهت مواردها المالية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية.

وذكر العجمي بأن منطقة الشرق الأوسط تعاني من تحديات مزمنة عطلت الرؤى المستقبلية المرتكزة على التنمية والتعاون الإقليمي والدولي وأدت إلى احتقان الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها وذلك بسبب جو إنعدام الثقة نتيجة امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل وتحديها لقرارات الشرعية الدولية ورفضها الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورحب في هذا الصدد بالخطوات الأولية التي اتخذت في اتجاه عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تنفيذا لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 معربا عن أمله في أن يقدم المجتمع الدولي الدعم للجهود الرامية لإنجاح المؤتمر والخروج بنتائج ملموسة وآليات تنفيذية واضحة وفقا لجدول زمني محدد يهدف الى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي ما يخص برنامج إيران النووي قال العجمي إن الكويت تدعم استمرار الجهود القائمة لحل هذه الأزمة بالطرق السلمية وبما يضمن لإيران وجميع دول المنطقة حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت إشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف «كما ندعو جمهورية إيران الإسلامية الى التعاون الكامل مع الجهود الدولية المبذولة والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ قراراتها للخروج من طور الأزمة ولضمان استقرار وأمن منطقة الخليج العربي بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام».

ورحب بـ«النتائج الإيجابية» المتمثلة في توافق الآراء على اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في نيويورك الشهر الماضي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع ومكافحة والقضاء على الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه متطلعا الى التعاون الدولي في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

الشرق الأوسط يعاني بسبب جو انعدام الثقة نتيجة امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل

ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره.

ورأى محمد عبدالله العتيقي سكرتير ثان بوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة أمام اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين خلال مناقشتها «التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي» أن ذلك لن يتم الا بالقضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة وسيادة القانون والحكم الرشيد والتعايش السلمي وضمان احترام حقوق الإنسان.

وأضاف العتيقي ان ما يشهده المرء هذه الأيام في وسائل الإعلام المختلفة من تحريض على الكراهية والعنصرية وازدراء الأديان «ما هو إلا شكل من أشكال الإرهاب المؤدي إلى التطرف والعنف وزعزعة السلم والأمن الدوليين».

ودعا العتيقي الى ضرورة احترام جميع الأديان ورموزها ومقدساتها والمحافظة على حسن العلاقات الودية بين الدول والشعوب ونشر ثقافة التسامح والاعتدال مؤيدا المساعي الرامية إلى إصدار تعهد عالمي على أساس قرار تتخذه الجمعية العامة ويلزم الجميع باحترام الأديان السماوية والمقدسات والرموز الدينية في سعي للحد من انتشار هذه الظاهرة والقضاء عليها.

وأكد حرص دولة الكويت على الالتزام بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب داعيا لجان الجزاءات في مجلس الأمن الى العمل بشكل شفاف ودون انتقائية أو تعسف على إدراج أسماء الأفراد والكيانات في قوائم الجزاءات ومشيدا في نفس الوقت بما تقوم به أمينة المظالم من جهد فعال وواضح في تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن النظر في طلبات الأفراد والكيانات لشطب أسمائها من القائمة الموحدة.

وشدد في هذا السياق على نزاهة وشفافية عمل الجمعيات الخيرية الكويتية وبعدها كل البعد عن شبهة تمويل ودعم الإرهاب مدللا على ذلك بحصول دولة الكويت هذا العام على المركز الأول في قائمة الجمعيات الخيرية الأكثر شفافية في العالم العربي ضمن تقييم مجلة فوربس التي ضمت 61 جمعية خيرية من مختلف الدول العربية.

وذكر بأن دولة الكويت تحرص على مناهضة الإرهاب وبأنها صدقت على معظم الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب كما أبرمت العديد من الاتفاقيات الإقليمية التي لها قوة القوانين الوطنية وأقرتها وصدقت عليها موضحا أنها تولي أهمية بالغة لمشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب وتحث على تضافر الجهود للانتهاء من وضعها مع الحرص على أن تشمل تعريفا واضحا وشاملا لمفهوم الإرهاب

دعم الجهود الرامية إلى النهوض بالمرأة محلياً ودولياً على رأس أولوياتنا

أكدت الكويت استمرارها في دعم مختلف أجهزة الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة وفي مقدمتها «هيئة الأمم المتحدة للمرأة» داعية المجتمع الدولي الى التعاون من أجل النهوض بها في كافة المجالات.

جاء ذلك في كلمة الكويت القاها عضو الوفد المشارك في الدورة الـ67 للجمعية العامة للأمم المتحدة عبدالله الشعبان أمام اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية خلال مناقشتها بند «النهوض بالمرأة».

وشدد الشعبان على أهمية معالجة العقبات التي تواجه تنمية المرأة داعيا المجتمع الدولي الى العمل بتوصيات الأمين العام حول ضرورة ان تكون للدول خطط عمل وسياسات وطنية تتصدى للعنف ضد المرأة.

وأكد ضرورة ان تكون للدول أهداف ومؤشرات واضحة تكفل استمرار الرصد والتقييم وتضمن تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف المعنية ودعم آليات التنسيق بالموارد وبتحديد أهدافها ومسؤولياتها لتتمكن من تنفيذ تلك السياسات بفعالية.

وذكر الشعبان أن دولة الكويت صدقت على مجموعة من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية المرأة وتعزيز حقوقها ومناهضة التمييز ضدها بالاضافة انها تبنت في خطتها الإنمائية الصادرة بالقانون رقم «9» لسنة 2012 إنشاء وتجهيز محاكم خاصة بالأسرة تماشيا مع الموقف التشريعي بشأن قانون الأسرة.

كما اوضح أن خطة الدولة بشأن سياسات شؤون المرأة والشباب تضم مجموعة من الأطر الإنمائية لوضع المرأة مجتمعيا وذلك بالدفع باتجاه المزيد من التمكين المجتمعي للمرأة الكويتية عبر دعم حقوقها السياسية وتعزيز دورها في مراكز صنع القرار وتوسيع أطر مشاركتها وتذليل العقبات أمام تحقيقها للمزيد من المكاسب المشروعة.

وقال الشعبان ان الخطة تشمل أيضا تطوير آلية مؤسسية لمتابعة قضايا المرأة والشباب والأسرة ورصد التقدم والإخفاقات التي تواجهها واقتراح الحلول لها والمساهمة في توفير الرعاية السكنية لبعض فئات النساء من خلال إنشاء صندوق إسكاني للمطلقات والأرامل والمتزوجات من غير الكويتيين وغير المتزوجات ما يخدم أكثر من 60 الف امرأة في الكويت.

وشدد الشعبان على أن المرأة الكويتية لا تزال وستظل شريكة أساسية للرجل بدءا من دورها في بناء الأسرة وتربية أجيال المستقبل ومرورا بنشاطها المستمر وعملها الدؤوب في كافة مجالات الحياة مبينا ان المرأة الكويتية تم تصل الى مراكز متقدمة في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي «إلا بفضل سعيها وعملها المضيء وجدارتها في إثبات موقعها كعنصر فاعل وداعم للانجاز والعطاء في شتى الميادين حيث أن التكريم والتقدير اللذين حظيت بهما في المحافل الدولية خير شاهد على بصمتها المشرقة التي اضاءت اسم الكويت ورفعت من قدرها إلى أعلى المستويات العالمية».

وأوضح الشعبان ان أهم المحطات في مسيرة عطاء المرأة الكويتية هو قرار المجلس الأعلى للقضاء في الكويت بفتح باب قبولها في النيابة العامة ما يكرس مبدأ العدالة الاجتماعية والتأكيد على مبادئ الدستور في بلد ديمقراطي يسعى الى مزاحمة الدول المتقدمة من خلال الكفاءات والعقول التي يزخر بها.

كما أشار إلى تبرع الكويت هذا العام لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي لانهاء العنف ضد المرأة بمساهمة طوعية بلغت 100 الف دولار أمريكي إيمانا منها بأهمية تمكين المرأة وتعزيز حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع حد للعنف الذي تتعرض له.